الأمم المتحدة

TD

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

Distr.
GENERAL

TD/B/COM.3/34
29 december 2000

ARABIC
Original: ENGLISH

مجلس التجارة والتنمية

لجنة المشاريع وتيسير الأعمال التجارية والتنمية

الدورة الخامسة

جنيف، ٢٢-٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١

البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت

تعزيز القدرة التنافسية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في سياق الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية

ورقة مواضيعية من إعداد أمانة الأونكتاد

موجز

تستعرض هذه الورقة المواضيعية الولايات الحالية للأونكتاد في مجال تنمية المشاريع وتدويلها. وهي تقترح مجموعة من المواضيع قد ترغب لجنة المشاريع وتيسير الأعمال التجارية والتنمية في تناولها خلال السنوات الأربع المقبلة وصولا إلى الأونكتاد الحادي عشر. وتتحرى المواضيع الأربعة المحددة السبل والوسائل التي تمكن الحكومات والمنظمات الدولية من تعزيز بقاء الشركات المحلية وقدرتها التنافسية، باستهداف المستثمرين الأجانب الميالين إلى إقامة الروابط، وذلك عن طريق استخدام آليات مالية مبتكرة، واعتماد سياسات للمشاريع تتماشى مع الالتزامات الدولية بشأن التجارة والاستثمار، ومساعدة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم على اقتناء تكنولوجيات المعلومات والاتصالات التي تتيح لها دخول الأسواق العالمية.

المحتويات

	الفقرات
مقدمة	١ - ٧
الجزء الأول: المواضيع قيد النظر	٨ -١٧
تعزيز القدرة التنافسية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم.....	١٠
القضايا المثارة في اجتماع الخبراء	١١-١٥
مجالات تستوجب النظر واتخاذ مزيد من الإجراءات	١٦-١٧
الجزء الثاني: مواضيع أخرى تقتضي الاهتمام	١٨-٤٨
أولا- آخر التطورات في الآليات المبتكرة لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم.....	١٨-٢٦
ثانيا- اتساق السياسات والالتزامات الدولية.....	٢٧-٣٥
ثالثا- نقل التكنولوجيا: رأب فجوة التكنولوجيا الرقمية التي تعاني منها المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم.....	٣٦-٤٨

مقدمة

١- وضعت ولاية الأونكتاد بشأن تنمية المشاريع في الأونكتاد التاسع وأعيد تأكيدها في الأونكتاد العاشر. ونصت خطة العمل على ما يلي:

"يتطلب بقاء ونمو المشاريع المتوسطة والصغيرة الحجم في اقتصاد عالمي سائر في طريق العولمة اعتماد سياسات وبرامج على الصعيدين الوطني والدولي تسمح لها بالمنافسة في موطنها وفي الخارج. وعلى المستوى الوطني هناك حاجة إلى هياكل داعمة جديدة، تشمل برامج لتعزيز روح المبادرة، وبناء الطاقة الابتكارية، والقدرة على الوفاء بالمعايير الجديدة لنوعية المنتجات والصحة والسلامة. ويمكن اتخاذ عدد من التدابير لزيادة وصول المشاريع المتوسطة والصغيرة الحجم إلى الأسواق والمال والمهارات التجارية والتكنولوجيا." (الفقرة ٨٢).

٢- ولاحظ الأونكتاد العاشر أنه إذا أريد لجميع البلدان أن تجني ثمار العولمة فلا بد من مواجهة تحديات معقدة في مجال السياسات تنشأ من ترابط مسائل التجارة والمال والاستثمار. ولا بد للأونكتاد، بوجه خاص، من تحسين إدماج تحليله لمسائل التجارة والاستثمار والمال والتكنولوجيا وتنمية المشاريع بغية الوقوف على تلك التحديات. وفي مجال تنمية المشاريع، ينبغي أن يضطلع الأونكتاد بعدد من الأنشطة تشمل ما يلي:

- جمع وتحليل البيانات المتعلقة بأفضل الممارسات الوطنية الحافزة لتنمية المشاريع؛
- تحديد سبل ووسائل تتيح للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في البلدان النامية الوفاء بالمعايير الدولية، والوصول إلى التكنولوجيات الجديدة والاستفادة منها عن طريق إقامة الشبكات والشراكات؛
- تحليل الروابط بين المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم والشركات عبر الوطنية؛
- تحديد آليات لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم؛
- تعزيز قدرة منظمات المشاريع ومشاركتهن في إدارة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم؛
- مواصلة برنامج تنمية ملكة تنظيم المشاريع (إمبريتيك) لمساعدة البلدان على بناء القدرات في مجال تنظيم المشاريع وإنشاء مشاريع صغيرة ومتوسطة الحجم تتمتع بقدرات ابتكارية وتنافسية (الفقرتان ١١٩ و١٢٥ من خطة العمل).

٣- واستجابة لتوصيات خطة عمل بانكوك، تستطيع لجنة المشاريع وتيسير الأعمال التجارية والتنمية عن طريق ما تعقده من مناقشات حكومية دولية تحديد أفضل الممارسات والتدابير التي من شأنها تعزيز القدرة التنافسية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في الاقتصاد العالمي وبناء القدرة الإنتاجية في البلدان النامية.

٤- ولمساعدة اللجنة على توليد مجموعة متسقة من المناقشات الحكومية الدولية التي يمكن أن تستعرض خيارات السياسات والتدابير العملية لزيادة القدرة التنافسية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، أعدت الأمانة عددا من القضايا التي تستدعي اهتمام الحكومات والمجتمع الدولي والأونكتاد. وللجنة أن تختار أيا من المواضيع المختلفة المطروحة. ومن المواضيع التي تقتضي البحث وعقد مناقشات حكومية دولية بشأن السياسات واتخاذ تدابير عملية موضوع الروابط بين الشركات عبر الوطنية والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم.

٥- وحرصا على إدماج مواضيع الاستثمار ونقل التكنولوجيا وتنمية المشاريع، عقد في بانكوك إبان الأونكتاد العاشر اجتماع مائدة مستديرة بشأن الروابط بين الشركات عبر الوطنية والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. وانصب تركيز الاجتماع على مختلف السبل والوسائل الكفيلة بتحسين نوعية الاستثمار الأجنبي المباشر وتأثير الشركات عبر الوطنية على التنمية. وتستطيع هذه الشركات، من خلال أنشطتها الاستثمارية، أن تنقل التكنولوجيات وتحسن القدرات التقنية والمهارات التنظيمية والإدارية لشركائها التجاريين في البلدان المضيفة على نحو يعزز القدرة التنافسية للشركات المحلية.

٦- وأتاحت العولمة واستراتيجيات الإنتاج الجديدة التي أخذت بها الشركات عبر الوطنية فرصا جديدة لإقامة الروابط بين هذه الشركات والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، ولكن الغالبية العظمى من المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم لا تزال مقطوعة الصلة بالشركات عبر الوطنية، مفوتة بذلك المكاسب التي جنيها من نقل التكنولوجيا والوصول إلى الأسواق والمعلومات والمال. ولذلك بدا مناسبا بحث البرامج والتدابير التي يمكن أن تجعل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم أكثر استعدادا لإقامة الشراكات كي تستفيد من هذه الروابط. ويوجز هذا التقرير النتائج التي تمخضت عنها بحوث الأمانة وحلقة العمل واجتماع الخبراء. وقد ترغب اللجنة في النظر في خيارات السياسات لتعزيز الروابط الإيجابية المنبثقة من اجتماع الخبراء وتحري المزيد من الأنشطة في هذا المجال، ولا سيما التدابير العملية التي يمكن أن تكفل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في البلدان النامية القدرة على إقامة الروابط مع الشركات عبر الوطنية.

٧- وهناك قضايا أخرى مطروحة على اللجنة للنظر في إمكانية اتخاذها مواضيع لبحوث ومناقشات حكومية دولية في المستقبل. وبعض هذه القضايا سبق تحديدها في اجتماعات خبراء سابقة و/أو وردت في خطة عمل بانكوك. وتتصل جميع القضايا بالهدف الأساسي المتمثل في زيادة القدرة التنافسية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم.

الجزء الأول: المواضيع قيد النظر

٨- تنبثق ولاية اجتماع الخبراء المعني بالعلاقات بين المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم والشركات عبر الوطنية لضمان القدرة التنافسية لهذه المشاريع من خطة عمل بانكوك التي أقرت في الأونكتاد العاشر. وخلال المشاورات اللاحقة التي عقدت بين الدول الأعضاء في جنيف في ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٠، تقرر عقد اجتماع خبراء بشأن "العلاقات بين المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم والشركات عبر الوطنية لضمان القدرة التنافسية لهذه المشاريع".

٩- وتتضمن الوثائق التي أعدت للجنة المشاريع وتيسير الأعمال التجارية والتنمية تقريرا عن نتائج مشاورات اجتماع الخبراء المعني بالعلاقات بين المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم والشركات عبر الوطنية لضمان القدرة التنافسية لهذه المشاريع، الذي عقد في جنيف في الفترة من ٢٧ إلى ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر. ويركز التقرير على برامج الحكومات والشركات لتعزيز علاقات المنفعة المتبادلة بين الشركات عبر الوطنية والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، وعلى الأنشطة الأخرى التي يمكن أن تضطلع بها الأمانة.

تعزيز القدرة التنافسية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم

١٠- كان أمام اجتماع الخبراء ورقة معلومات أساسية عنوانها "تعزيز القدرة التنافسية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم عن طريق إقامة الروابط مع الشركات عبر الوطنية" (TD/B/COM.3/EM.11/2). واستعرضت الورقة مختلف أنواع الروابط من حيث آثارها على تنمية الاقتصاد المحلي، ولا سيما فيما يخص نقل التكنولوجيا. كما أبرزت الورقة أفضل الممارسات التي حددت في حلقة عمل معقودة بشأن "رفع المستوى التكنولوجي والإداري للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم عن طريق إقامة الروابط مع الشركات عبر الوطنية". وقد بحثت هذه الحلقة ٢٦ دراسة حالة في آسيا (بينانغ، ماليزيا، ٨ و٩ آب/أغسطس ٢٠٠٠). وقدم في اجتماع الخبراء ١٩ عرضا و٣٥ ورقة. ونظر ما يزيد على ٦٥ خبيرا في دور الحكومة، وشروط الشركات عبر الوطنية، ومساهمة المنظمات الدولية في تعزيز الروابط. واستعرض الخبراء أثناء العروض والمناقشات مختلف برامج الحكومات والشركات للمساعدة في إعداد المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم لعقد الشراكات. ورأوا أن خير سبيل إلى ضمان القدرة التنافسية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم هو اتخاذ مجموعة من التدابير في سياق شراكات تعقد بين القطاعين العام والخاص. وتستطيع كل من الحكومات والشركات عبر الوطنية الاضطلاع بدور في هذا الشأن.

القضايا المثارة في اجتماع الخبراء

١١- تتباين قدرة البلدان وفرادى الشركات على استغلال الروابط تباينا شديدا تبعا لما يلي:

- اعتماد سياسات واضحة الأهداف بشأن الاستثمار الأجنبي المباشر؛
- اجتذاب الشركات عبر الوطنية الملتزمة بتنمية البلد المضيف؛
- وضع سياسات عامة وتدابير داعمة تعزز قدرة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم على الوفاء بشروط الشركات عبر الوطنية؛
- وجود مشاريع صغيرة ومتوسطة الحجم قادرة على الوفاء بمعايير الشركات عبر الوطنية أو تستطيع على الأقل الوفاء بهذه المعايير بعد فترة تعلم قصيرة.

١٢- ولاحظ تقرير أمانة الأونكتاد أن مجرد فتح الأبواب أمام الاستثمار الأجنبي المباشر لن يؤدي إلى تنمية اقتصاد البلد. وكما ورد في *تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠٠٠*، اعتمدت معظم البلدان النامية نظما استثمارية متحررة وأنشأ كثير منها وكالات لتعزيز الاستثمار. ومع ذلك، لا تزال البلدان النامية العشرة نفسها تستأثر بالنصيب الأكبر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. وغني عن البيان أن على البلدان التي حررت سياساتها الاستثمارية و لم تتمتع بعد بأي زيادة هامة في تدفقات الاستثمار أن تصقل استراتيجياتها في مجال تعزيز الاستثمار وأن تحدد مزاياها النسبية ومجالات تخصصها الممكن وشركاءها الأجانب المحتملين. ويجب أن تكون هذه الاستراتيجية الاستثمارية المحددة الأهداف متصلة ببناء القدرة الإنتاجية للشركات المحلية. وخلال الاجتماع حلل الخبراء بالتفصيل برامج الربط لدى عدد من الشركات عبر الوطنية. واتضح أن هذه الشركات تتسم ببعض الخصائص المشتركة مثل الالتزام بتنمية المجتمع المحلي والبلد المضيف. فهي كثيرا ما تفوض إلى شركاتها المنتسبة المحلية اتخاذ القرارات وتتبع سياسة استخدام مديرين محليين. والراجح أن تؤدي هذه العوامل إلى منح الشركات المنتسبة شعورا بالحرية والحماس لإقامة روابط مع مشاريع صغيرة ومتوسطة الحجم محلية.

١٣- ورأى خبراء كثيرون أن الحكومة تستطيع أن تؤدي دورا حافزا على إقامة الروابط عن طريق تحسين الهياكل الأساسية العمرانية والتعليمية، وخاصة لتنمية المهارات الهندسية والإدارية. وتستطيع الحكومة، بالتعاون مع القطاع الخاص، أن تنشئ مؤسسات داعمة (مثل مراكز تدريب المهارات) تسهل نقل التكنولوجيا وتوفر التدريب المناسب على المهارات، وتساعد بذلك المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم على اكتساب القدرة على التحسن المستمر. ولاحظ الخبراء أنه من المهم أن تؤدي الشركات عبر الوطنية دورا رياديا في هذه المؤسسات لضمان وفاء البرامج باحتياجاتها، ولا سيما البرامج الخاصة بتنمية المهارات. وبالإضافة إلى ذلك، كثيرا ما تيسر الحكومات هذه

الـــتفاعلات الإيجابيـــة عـــن طريق توفير الحوافز الاقتصادية المناسبة للشركات عبر الوطنية وللمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم على حد سواء.

١٤- ولاحـــظ الخـــبراء أن لدى بعض الشركات عبر الوطنية برامج متطورة جدا للارتقاء بمستوى الموردين المحليين، مثل نهج "سمارت" (SMART) الذي تتبعه شركة إنتل ((Intel)، في حين أن شركات عبر وطنية أخرى لم تـــدرك بعد أن احتفاظها بقدرتها التنافسية مرهون باحتفاظ الشركات الأخرى من حولها بقدرتها التنافسية هي أيضـــا. وكـــان واضـــحا أن العولمة غيرت طبيعة شبكات الإنتاج والتوريد لدى الشركات عبر الوطنية. فهذه الشركات تحتاج إلى المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم لتنفيذ استراتيجياتها العالمية، وهو أمر يعتمد على المرونة والتكـــلفة الإجمالية والسرعة. والنبأ السار للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم هو أن الشركات عبر الوطنية لا تـــتوقع منها أن تفي بشروطها الخاصة بالنوعية فورا. وخلال اجتماع الخبراء، وصفت الشركات عبر الوطنية ما تتطلع إليه في أحد المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم لاتخاذه شريكا:

- نظرة كبير الموظفين التنفيذيين إلى المستقبل
- الرغبة في التعلم والتحول
- الإدارة المالية السليمة
- نوعية الموارد البشرية
- مطابقة القدرة التقنية لاحتياجات الشركات عبر الوطنية
- القدرة التنافسية (الأمان، النوعية، التوريد، السعر).

١٥- واضطلعت الشركات عبر الوطنية، في سياق برامجها الخاصة بتحسين مستوى الموردين، بتحديث متدرج للقدرات التكنولوجية والإنتاجية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم عن طريق تيسير إتاحة مراكزها الابتكارية ومهندســـيها ومستشاريها الإداريين لهذه المشاريع؛ وعن طريق انتداب موظفين منها لدى هذه المشاريع ليقوموا بـــتوجيه وتدريـــب نظرائهم فيها. وتقاسمت الشركات عبر الوطنية أيضا مع المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم معلومات ذات صلة باتجاهات السوق وخطط المستقبل بحيث تستطيع هذه المشاريع تغيير اتجاهها مع الشركات عبر الوطـــنية. والأهم من ذلك كله أن الشركات عبر الوطنية شجعت المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم على عدم الاعـــتماد عليها اعتمادا مفرطا وأتاحت لها فرصا تجارية إضافية ضمن شبكتها العالمية أو من خلال المزاوجة بين المشاريع التجارية، والتوسط لعقد تحالفات استراتيجية، وإقامة معارض تجارية ومعارض جوالة.

مجالات تستوجب النظر واتخاذ مزيد من الإجراءات

١٦- يستطيع الأونكتاد، على ما يبدو، أن يتخذ مزيدا من الإجراءات على عدة مستويات. أولا، إذا ما أريد مساعدة الحكومات في اختيار سياسات وتدابير تزيد من احتمالات إقامة روابط بين الشركات عبر الوطنية والاقتصاد المحلي فلا بد من إجراء استعراض قطري منهجي لتحديد مختلف السياسات والحوافز التي تستخدمها الحكومات لتعزيز الروابط. ورئي في اجتماع الخبراء أنه يلزم الاستمرار في دراسة أثر الحوافز الاقتصادية على الروابط.

١٧- وأعرب الخبراء عن قلقهم لأن أمثلة الروابط الناجحة تكاد تكون كلها أمثلة آسيوية وتساءلوا عن كيفية تكرار هذه التجارب في مناطق أخرى. واقترحوا أن يعقد الأونكتاد حلقات عمل مماثلة لتلك التي عقدت في بينانغ تسمح بالتقاء شركات عبر وطنية ومشاريع صغيرة ومتوسطة الحجم لتبادل التجارب بشأن أفضل الممارسات. واهتم الخبراء اهتماما خاصا بنشر المعلومات لأنه السبيل إلى تكرار التجربة المتعلقة بتطوير سلاسل توريد إيجابية في أماكن أخرى. إلا أنه من المهم تحديد نقطة الانطلاق لتطوير هذه الروابط في مناطق أخرى. وسيتطلب ذلك من غير شك تنفيذ سياسات وتدابير دعم مناسبة في مجال الاستثمار والمشاريع. ويمكن أيضا أن يدرج الأونكتاد في برامجه الخاصة بالتعاون التقني أفضل الممارسات المحددة حتى الآن، ولا سيما الممارسات التي تجعل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم أكثر استعدادا لعقد الشراكات.

الجزء الثاني: مواضيع أخرى تقتضي الاهتمام

أولا- آخر التطورات في الآليات المبتكرة لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم

١٨- إن المشكلة الأولى التي كشفت عنها الاستقصاءات الكثيرة التي أجريت لمنظمي المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم هي مشكلة الحصول على التمويل. ورغم وجود هذه المشاريع بأعداد كبيرة وأهميتها في توفير فرص العمل فإنها تواجه عادة صعوبات في الحصول على الائتمان ورأس المال الرسميين. والأسباب الرئيسية لذلك معروفة، وهي:

- نظرة الدائنين والمستثمرين إلى المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم بوصفها مشاريع تنطوي على مجازفة كبيرة لعدم كفاية أصولها وانخفاض تكوين رأسمالها وتأثرها بظروف السوق وكثرة حالات الفشل بينها؛

- تحيز المصارف التجارية للشركات المقترضة الكبيرة؛

- التبـــاين في المعلومات بسبب نقص سجلات المحاسبة وغيرها من المستندات المالية لدى المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم يجعل من الصعب على الدائنين والمستثمرين تقدير الملاءة المالية للمشاريع التي يحتمل أن تلجأ للاقتراض؛

- ارتفاع التكلفة الإدارية المترتبة على إقراض/استثمار مبالغ صغيرة يجعل عادة من إقراض المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم والاستثمار فيها تجارة غير مجزية.

الحلول السابقة في القطاع المصرفي

١٩- تتمثل المشاكل الرئيسية التي يجب حلها إذا أريد إتاحة رؤوس أموال طويلة الأجل في توفير آليات رهنية أو آليات أخرى مقبولة وخفض التكاليف الإدارية وتكاليف المعاملات. ونظمت حكومات ومؤسسات مالية دولية كـــثيرة برامج لتوفير الائتمان المعان والضمانات للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. وتظهر التجربة الحديثة في مجال الائتمان المعان/الضمانات عددا من أوجه القصور منها:

- التشجيع على عدم السداد؛

- التنافس مع الائتمان التجاري؛

- عدم الاستخدام للغرض المنشود؛

- عدم بلوغ المجموعة المستهدفة؛

- النزوع إلى الإنفاق؛

- عدم تحقيق الاكتفاء الذاتي المالي.

٢٠- وأنجـــع طريقة لتشجيع تكوين رؤوس الأموال المخصصة لإقراض المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم هي تحسين قدرة المؤسسات المالية القائمة على إعداد برامج إقراض مجزية مخصصة لهذه المشاريع. والسبيل إلى ذلك هو الإقـــلال قـــدر الإمكـــان من المخاطر التي تنطوي عليها هذه البرامج وخفض تكاليف إقراض المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم.

سبل الحد من المخاطر

٢١- ينبغي أن تصمم المؤسسات المالية أشكالا جديدة أكثر مرونة من الرهون، وخاصة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم التي لديها القليل من الأصول الثابتة. ويمكن تخصيص وقت أطول لتحليل بيان الإيرادات النقدية للشركة منه لتحليل ميزانيتها العمومية، لأن ذلك من شأنه أن يبين مقدرة الشركة على السداد في المستقبل. وينبغي أن تركز المصارف تركيزا أكبر على سوابق الشركة. ويمكن للمؤسسات المالية أيضا أن تستعيض عن الرهون بآليات أخرى مثل الضمانات الجماعية وضغط الأنداد. ويمكن أن تعتمد المؤسسات المالية على مقدمي الأعمال والخدمات التجارية لإجراء فرز مسبق للعملاء من المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم واتخاذ الاحتياطات الواجبة قبل التعامل معها، وبالتالي خفض التكاليف والمخاطر المصرفية.

سبل أخرى للحد من تكاليف المعاملات

٢٢- يشير عدد من الدراسات الحديثة إلى ما للمصارف التجارية من قدرة تقنية محدودة على تقدير الجدارة الائتمانية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. ولذلك ينبغي تدريب موظفي المصارف على منهجيات للتقييم تكون سهلة وفعالة. وينبغي زيادة استخدام النظم الآلية الجديدة للبت في مسائل الإئتمان ورصد الحافظة المالية للمصرف، مثل تقدير الجدارة الائتمانية وتسجيل درجاتها وتعقب الإنفاق. وتتيح التكنولوجيا بمنتجات موحدة وبسيطة توسيع نطاق معاملات المصرف توسيعا كبيرا. وبدأت المصارف التجارية مؤخرا في بعض البلدان المتقدمة عرض طائفة من المنتجات والخدمات الموجهة خصيصا إلى المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم مثل عروض الائتمان البريدية المباشرة، وبطاقات الائتمان للأعمال التجارية، والائتمان غير المتجدد للأعمال التجارية، حيث يبلغ حد الائتمان الأقصى لأغلب هذه الخدمات ١٠٠ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة. والقروض على نوعين مضمونة أو غير مضمونة، فإن كانت مضمونة جاز للمصارف أن تقبل أصولا مثل الأسهم والسندات، وشهادات الإيداع، وحسابات القبض، والمخزون والمعدات. وينبغي أن تبتدع المصارف تقنيات للتمويل التناقلي تتيح لها خدمة جميع أنواع العملاء من صغارهم إلى الذين يؤدون المدفوعات جيدا. وينبغي استحداث نظم لمعلومات الائتمان أو نظم للتقدير الخارجي للجدارة الائتمانية من أجل مساعدة المصارف في اتخاذ قراراتها. وعلى المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم نفسها أن تقدم معلومات مالية تتسم بالموثوقية والشفافية باستخدام آلية إبلاغ موحدة. وتشكو المصارف والمشاريع على حد سواء من اختلاف أشكال عرض المعلومات المالية؛ ويمكن وضع مبادئ توجيهية لأنشطة المحاسبة التي تقوم بها المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم لأجل تحسين نوعية المعلومات المالية وخفض التكاليف على مستخدمي المعلومات ومعديها.

أشكال أخرى لتوفير التمويل أو تيسيره: رؤوس أموال المجازفة وإيجار الشراء

٢٣- لا تحتاج المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم إلى الائتمان التجاري فحسب وإنما تحتاج أيضا إلى تمويل أطول أجلا مثل صناديق رؤوس أموال المجازفة. فالائتمان المصرفي وسيلة باهظة الثمن لتمويل الشركات في مراحل نموها الأولى. ورؤوس أموال المجازفة هي أنسب لأسباب عدة. أولا، توفر صناديق رؤوس أموال المجازفة رؤوس أموال سهمية مرنة وطويلة الأجل مكيفة تبعا للاحتياجات الفريدة لكل مشروع. وهي تتميز بطول أجلها بمعنى أنها متاحة لأكثر من سنة واحدة. ثانيا، كثيرا ما تسمح رؤوس أموال المجازفة بدعم رؤوس الأموال المقترضة. ثالثا، كثيرا ما يشارك مديرو الصناديق في تشغيل المشروع وإدارته مقدمين له خبراتهم. ومن شأن العمل مع أصحاب/مديري المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم أن يحسن كفاءتها. ولكن على صناديق رؤوس أموال المجازفة المخصصة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم أن تتجاوز عقبات كثيرة لكي تحقق العوائد العالية التي يطلبها المستثمرون. ومن بين العوامل التي يمكن أن تخفض معدلات العوائد تخفيضا كبيرا قلة الصفقات المقترحة وصغر حجمها، والحاجة إلى خدمات واسعة لتطوير الأعمال التجارية، وصعوبة الانسحاب في الحالات التي لا توجد فيها سوق للأوراق المالية و/أو توجد فيها قلة من كبار المستثمرين. والسبيل الراجح للانسحاب في هذه الحالات هو إعادة البيع، فتبدو الصفقة بأكملها وكأنها تمويل قرضي. وإذا أريد النجاح لصندوق من صناديق رؤوس أموال المجازفة المخصصة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم فلا بد له من موظفين محليين يستطيعون التعامل عن كثب مع الشركة المستثمر فيها. ويعقد أصحاب رؤوس أموال المجازفة أو موظفوهم اجتماعات منتظمة مع الإدارة ويتخذون مواقف في مجالس الإدارة (إن وجدت). إلا أن الموظفين المحليين في صندوق رؤوس أموال المجازفة لا يستطيعون عادة توفير كل المتابعة التي قد تحتاجها المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، ومن المهم حينئذ تحديد مؤسسات محلية تستطيع توفير الخدمات التجارية غير المالية التي تحتاج إليها في كثير من الأحيان المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم.

٢٤- ويمكن أن تعمد المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم المتقدمة إلى إيجار الشراء بغية تقليص الاستثمار في الأصول الثابتة، وخاصة في القطاعات التي تتسارع فيها معدلات الابتكار التكنولوجي. ولكن، خلافا لرؤوس أموال المجازفة، يجب على المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم أن تؤدي المبالغ المستحقة عليها وإلا فقد تفقد معداتها وقدرتها على الإنتاج أو توفير الخدمات لعملائها. وفي بعض الأحيان، تكون مدفوعات إيجار الشراء أبهظ ثمنا من الرسوم المصرفية.

٢٥- وبعد تحديد أنسب النهج لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم ينبغي مساعدة المؤسسات المالية في البلدان النامية على تنفيذها عن طريق بناء قدراتها.

مجالات تستوجب النظر واتخاذ مزيد من الإجراءات

٢٦- يمكن أن تنظر اللجنة في تنظيم اجتماع خبراء يناقش المسائل التالية:

- آخر التطورات في آليات التمويل المبتكرة وحالات استخدامها المناسب من جانب المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، تبعا للمرحلة التي بلغها المشروع في دورته الحياتية؛
- كيف يمكن تشجيع المصارف في البلدان النامية والبلدان التي يمر اقتصادها بمرحلة انتقالية على استخدام هذه الآليات؛
- كيف يمكن تنظيم صناديق رؤوس أموال المجازفة لتلبية احتياجات المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وكيف يمكن الإقلال قدر الإمكان من العقبات التي تحول دون زيادة العوائد؛
- كيف ينبغي الجمع بين الخدمات غير المالية والخدمات المالية بغية ضمان السداد أو زيادة العوائد إلى أقصى حد؛
- إلى أي مدى يجب إعانة هذه الخدمات غير المالية؛
- السبل والوسائل الكفيلة بنشر هذه التقنيات بين المؤسسات المالية في البلدان النامية.

ثانيا- اتساق السياسات والالتزامات الدولية

٢٧- تقوم فوائد إصلاح التجارة وتحريرها بوجه عام على وجود قطاع خاص (ذي صناعة متنوعة). وفي معظم البلدان النامية وأقل البلدان نموا لا يزال القطاع الخاص ضيقا وضعيفا. فهذه البلدان تفتقر إلى منظمي مشاريع محليين (يملكون رأس المال المطلوب) للاضطلاع بتنمية يقودها القطاع الخاص. والاستثمار الأجنبي المباشر لم يكن ولا يمكن أن يكون الحل لأسباب أهمها أن دوره الإنمائي يتمثل في حفز الاستثمارات والقدرات المحلية لا في الحلول محلها.

٢٨- وتشكل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم جزءا لا يتجزأ من اقتصاد جميع أقل البلدان نموا، إلا أن كثيرا من هذه البلدان أهملت دور هذه المشاريع بوصفها محركا للتنمية الاقتصادية. ويتيح التركيز على تخفيف حدة الفقر للإقلال من الآثار الاجتماعية السلبية للتكيف الهيكلي تسليط الضوء على الفوائد الاجتماعية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، وخاصة فيما يتعلق بتوفير عمالة ذات تكلفة رأسمالية منخفضة. والفرص التي يوفرها نظام

منظمة التجارة العالمية لا يعالج معوقات جانب العرض في هذه الاقتصادات، ولذلك لا تزال مسألة دعم السياسات ومرونتها لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم مسألة على جانب من الأهمية.

٢٩- وفي التحليل النهائي، لا يختلف اثنان على أن الاندماج في الاقتصاد العالمي والتمتع بفوائد العولمة يفترضان مسبقا وجود قاعدة للصناعة.

٣٠- وقد ذكر أن اعتماد البلدان النامية استراتيجيات انتقائية لتعزيز تنمية المشاريع وصادراتها قد يغدو غير ممكن نتيجة جولة أوروغواي التي تحظر استخدام هذه الاستراتيجيات. ومما لا شك فيه أن الحماية العامة التي وفرت خلفية لتدخلات محددة الأهداف في شرق آسيا لم تعد ممكنة الآن. وفي البلدان النامية، لا يزال للحكومات دور كبير تؤديه في تعزيز النمو والتنمية الاقتصاديين. ولذلك، فإن الكثير من الأنشطة الحيوية التي تضطلع بها حكومات البلدان النامية في ميدان تنمية المشاريع وترويج الصادرات وتنويعها يمكن بسهولة أن تصبح مصدرا للنزاع كما يمكن أن تصبح الإعانات مثارا للملاحقة القضائية.

٣١- ويمكن القول ردا على ذلك إن القواعد الجديدة لمنظمة التجارة العالمية تتيح للبلدان فرصة واسعة لتعزيز قطاعاتها الصناعية. ويستند هذا الزعم إلى تأييد قواعد المنظمة لتقديم العلم والتكنولوجيا، وإلى استمرار البلدان المتقدمة تكنولوجيا في تدعيم قدرتها التنافسية الصناعية بإعانة البحث والتطوير والتنمية الإقليمية وحماية البيئة[(١)]. وبالإضافة إلى ذلك، تستطيع الشركات الاستفادة من حوافز خاصة تقدم إليها إذا هي أنشئت في "منتزهات علمية" ومناطق صناعية. كما أن قواعد منظمة التجارة العالمية ليست عديمة المرونة فيما يخص التعريفات (فضلا عن أن كثيرا من البلدان النامية وأقل البلدان نموا تحدد تعريفاتها بمعدلات أعلى كثيرا من المعدلات المطبقة). كما توجد ضمانات وتدابير أخرى تتيح للبلدان حماية صناعات محددة تهددها زيادة كبيرة في الواردات (لمدة أقصاها ثماني سنوات) وتتيح لها الحماية من جميع الواردات إذا بلغت مستوى يهدد ميزان مدفوعاتها (لمدة غير محددة). واستنادا إلى كل ما تقدم، يمكن القول إن البلدان الأقل تصنيعا لا تعدم وسائل لتعزيز صناعاتها بموجب القواعد الجديدة لمنظمة التجارة العالمية.

٣٢- ولذلك، قد لا تكون الحالة ميؤوسا منها كما اعتقد في بادئ الأمر. ولكن نطاق التحرك الواسع هذا مرهون بالاستخدام الحاذق لمختلف الإعانات "المسموحة"، والبنود الخاصة بميزان المدفوعات، والتدابير غير المتصلة بالتجارة، وكذلك بالتفسير الخلاق للقواعد التجارية الدولية الجديدة. ويبدو أن التحدي الرئيسي الذي يواجه

---

(١) جميع هذه الإعانات تجيزها منظمة التجارة العالمية.

البـــلدان الـــنامية وأقل البلدان نموا يتمثل في قدرتها على استخدام الوسائل المتاحة لتنمية المشاريع وتعزيز قدرتها التنافسية الدولية استخداما مبتكرا وفعالا. والإخفاق في ذلك سيحصر الفرص التي يوفرها النظام التجاري الجديد في النطاق الوطني.

٣٣- وينـــبغي أيضا تحقيق الاتساق بين قواعد وضوابط الاتفاقات الدولية أو الثنائية الأخرى (مثل الاتفاقات المعقودة في إطار المنظمة الدولية للتوحيد القياسي، وبروتوكول مونتريال المتعلق بالمواد المستنفدة لطبقة الأوزون، والاتفاقيـــة الإطاريـــة بشـــأن تغير المناخ، واتفاقية التنوع البيولوجي، واتفاقية الاتجار الدولي بالأنواع المعرضة للانقراض، واتفاقية بازل بشأن النفايات الخطرة، ومعاهدات الاستثمار) والاستراتيجيات والأهداف الوطنية لتنمية المشاريع. والاتجاه الرئيسي لقواعد وضوابط هذه الاتفاقات (التي يمكن أن تتداخل أو لا تتداخل مع قواعد منظمة التجارة العالمية) هو أنها تنشئ معايير إضافية وشروطا تقنية أو نوعية جديدة (بما في ذلك فرض قيود على الدعم الحكومي) لا يسهل على المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في البلدان النامية وأقل البلدان نموا الوفاء بها).

مجالات تستوجب النظر واتخاذ مزيد من الإجراءات

٣٤- ينـــبغي لحكومـــات البلدان النامية أن تضع في اعتبارها القيود التي تفرضها ضوابط التجارة الدولية على السياسات المحلية لتنمية المشاريع وأن تتكيف وفقا لذلك. وينبغي أن تسارع إلى ذلك إذا أرادت الاستفادة من أي معامـــلة تفاضلية أو تفضيلية محددة زمنيا تمنح لها بموجب الاتفاقات الدولية. والهدف من عقد اجتماع خبراء في هذا الموضوع هو مساعدة البلدان النامية على تحقيق الاتساق بين الإطار الوطني لسياساتها المتعلقة بتنمية المشاريع والـــتزاماتها المنبثقة من الاتفاقات الدولية الملزمة. ويتيح هذا الاجتماع أيضا عرض أمثلة لتدابير بديلة عن التدابير الـــتي يحظـــرها النظام التجاري الجديد تفي بالأهداف الإنمائية للسياسات الخاصة بالمشاريع المحلية. وسيكون هذا الاجـــتماع أيضـــا مفيدا للبلدان النامية من حيث إنه سيساعدها على تحديد المعوقات المحلية المتعلقة بالمؤسسات والقـــدرات واحـــتياجات المســـاعدة التقنية في تصميم السياسات وتنفيذها. ويمكن تنظيم اجتماع الخبراء هذا بالاشتراك مع منظمة التجارة العالمية.

٣٥- وقد اضطلعت الأمانة بدراسة عن التفاعل بين السياسات التجارية وسياسات تنمية المشاريع، ويمكن أن تستخلص من هذه الدراسة قائمة بالطرائق السلبية/الإيجابية التي يمكن أن تستخدمها البلدان الأقل تصنيعا لتعزيز صناعاتها في إطار القواعد الجديدة لمنظمة التجارة العالمية. واضطلع في أقسام أخرى من الأمانة أيضا بأنشطة بشأن جوانـــب مختـــلفة مـــن قواعد منظمة التجارة العالمية وبشأن معاهدات الاستثمار. ويمكن تكميل هذه الأنشطة بدراســـات حالات مختارة عن سبل مبتكرة عمدت إليها بلدان نامية ومتقدمة في استخدام الصكوك المتاحة لدعم تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في البيئة التجارية الجديدة.

ثالثا- نقل التكنولوجيا: رأب فجوة التكنولوجيا الرقمية التي تعاني منها المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم

٣٦- ركز الأمين العام للأمم المتحدة، السيد كوفي عنان، في تقريره الأخير عن الألفية على التغيرات الأساسية التي تطرأ على صناعات المعلومات والاتصالات بسرعة مذهلة. ومما جاء في تقريره: *"استغرق وصول المذياع إلى ٥٠ مليون شخص ٣٨ عاما، والتلفزيون ١٣ عاما. أما الإنترنت فقد أصبح يستخدمها عدد مماثل من الناس في غضون أربع سنوات فقط. وفي عام ١٩٩٨ بلغ عدد الموصولين بشبكة الإنترنت ١٤٣ مليون شخص فقط، ولكن بحلول عام ٢٠٠١ سيرتفع هذا العدد إلى ٧٠٠ مليون شخص. وفي عام ١٩٩٦، بلغت معاملات سوق التجارة الإلكترونية ٢,٦ بليون دولار؛ ومن المتوقع أن ترتفع إلى ٣٠٠ بليون دولار بحلول عام ٢٠٠٢."*

٣٧- ولاحظ الأمين العام أيضا أن فجوة التكنولوجيا الرقمية آخذة في الاتساع بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية. فعدد الحواسيب في الولايات المتحدة وحدها يفوق عددها في سائر أنحاء العالم. ويوجد في طوكيو وحدها عدد من الهواتف يعادل عددها في أفريقيا بأسرها. ولكن إذا أمكن رأب هذه الفجوة فإن ثورة التكنولوجيا الرقمية يمكن أن تحفز النمو والتنمية الاقتصاديين. *أولا*، تنشئ هذه الثورة قطاعات اقتصادية جديدة. *ثانيا*، رأس المال المتزايد أهمية في ثورة التكنولوجيا الرقمية هو رأس المال الفكري لا المالي.

٣٨- *ثالثا*، يمكن لثورة التكنولوجيا الرقمية أن تحول وتعزز أنشطة اقتصادية أخرى. فعلى سبيل المثال، ستؤدي التجارة الإلكترونية بما في ذلك التجارة بين الشركة والمستهلك (B2C) وبين شركة وأخرى (B2B) إلى تغيير أسلوب التعامل التجاري. وتوجد فرص كثيرة للمزاولة الطبية عن بعد والتعلم عن بعد؛ والنشاط المصرفي "الإلكتروني"؛ والاطلاع على تنبؤات الأحوال الجوية قبل بدء الزراعة وعلى أسعار المحاصيل قبل الحصاد؛ والوصول إلى أكبر مكتبة في العالم. وموجز القول إن قطاع تكنولوجيا المعلومات يمكن أن يحدث تحولا في كثير من قطاعات النشاط الاقتصادي والاجتماعي الأخرى، إن لم يكن في معظمها.

٣٩- ولن يكون رأب الفجوة سهلا على البلدان النامية. فالافتقار إلى الموارد والمهارات يمثل جانبا من المشكلة، وعدم كفاية البنية الأساسية يمثل جانبا آخر، والأمية واللغة يمثل جانبا ثالثا، هذا طبعا بالإضافة إلى شواغل الخصوصية والمضمون.

٤٠- وطلب الأمين العام إلى البلدان أن تستعرض سياساتها وترتيباتها في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بهدف إزالة جميع البيئات التنظيمية غير الداعمة والتغيرات الباهظة. وأعلن أيضا مبادرة في مجال رأب فجوة التكنولوجيا الرقمية، هي دائرة الأمم المتحدة لتكنولوجيا المعلومات (UNITeS)، وهي عبارة عن اتحاد من الهيئات الطوعية للتكنولوجيا الرفيعة سيعمل بالتعاون مع شركاء من البلدان النامية لتعزيز القدرات في مجال تطبيق

تكـــنولوجيا المعلومات والاتصالات على التنمية البشرية، وخاصة في مجالات كالصحة والتعليم والبيئة والمشاريع الصغيرة والصغرى.

٤١- وقبل ذلك، نظرت اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية في دورتها الثالثة (أيار/مايو ١٩٩٧) في مسألة آثار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على التنمية. وخلص الفريق العامل الذي أنشأته اللجنة إلى أنـــه إذا كـــانت تكاليف بناء الهياكل الأساسية الوطنية للمعلومات والانضمام إلى الهياكل الأساسية العالمية للمعلومات مرتفعة فإن تكاليف عدم القيام بذلك هي على الأرجح أشد ارتفاعا بكثير.

٤٢- ولهـــذا الســـبب أوصـــى الفـــريق العامل بأن يضع كل بلد استراتيجية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصـــالات. ورأى الفريق العامل أنه لئن كانت لا توجد نماذج "لأفضل الممارسات" لهذه الاستراتيجيات أو مسار تكنولوجي واحد بسبب اختلاف المنطلقات الوطنية، فثمة حاجة مشتركة إلى بناء ائتلافات جديدة للموارد تمكـــن قطـــاع الأعمال التجارية من أداء دور متزايد في جميع جوانب تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وذكر الأمين العام هو أيضا أنه من الضروري إقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص لرأب الفجوة.

٤٣- وفي تمـــوز/يوليه ٢٠٠٠، عقد المجلس الاقتصادي والاجتماعي اجتماعا للجزء الرفيع المستوى بشأن دور تكـــنولوجيا المعـــلومات وأصدر إعلانا وزاريا في هذا الشأن. وأعرب الوزراء عن قلقهم العميق لأنه في الوقت الحاضر لا يستفاد كل الاستفادة من الإمكانات الضخمة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل دفع عجلة التنمية. ونشأت عن هذه الحقيقة مظاهر "لفجوة التكنولوجيا الرقمية". وفي هذا الصدد، رأى الوزراء أنه لا بد من اتخـــاذ إجراءات عاجلة ومنسقة، على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية، لرأب فجوة التكنولوجيا الرقمية وبناء فـــرص لهـــا. وأقر الوزراء بوجود عوائق رئيسية مثل نقص الهياكل الأساسية والتعليم وبناء القدرات والاستثمار والارتباط بشبكة الإنترنت. وأعرب الوزراء عن الحاجة إلى وضع استراتيجيات إنمائية وطنية ومراكز تنسيق وطنية. وأوصوا، بوجه خاص، بوضع برامج وطنية تحقق ما يلي:

- تعزيـــز وصـــول الجميع إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عن طريق دعم توفير مراكز عامة للوصول إليها؛
- تخفيض تكاليف الارتباط بشبكة الإنترنت؛
- ترويج الاستثمار في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

٤٤- ومما له صلة وثيقة بعمل اللجنة أن الوزراء دعوا المجتمع الدولي إلى *"استكشاف وتحديد طرق وسبل تعزيز استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في البلدان النامية والبلدان التي*

يمـــر اقتصـــادها بمرحلة انتقالية لأن هذه المشاريع تشكل مصدرا رئيسيا للعمالة، وإلى تعزيز قدرتها التنافسية في الاقتصاد العالمي الناشئ."

مجالات تستوجب النظر واتخاذ مزيد من الإجراءات

٤٥- قـــد ترغب اللجنة في توجيه اهتمامها إلى مسألة ترويج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بين المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في البلدان النامية. وتتيح تكنولوجيا المعلومات لهذه المشاريع فرصا كما تطرح أمامها تحديـــات. فهـــي تتيح لها الفرصة لتوسيع قاعدة عملائها، ودخول أسواق منتجات جديدة، حتى منها الأسواق العالميـــة، وترشـــيد أعمالهـــا. أما التحديات التي ستواجهها المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم مستقبلا بسبب التطورات السريعة في تكنولوجيا المعلومات فهي تحديات ضخمة. وتشمل العوائق الداخلية أمام أخذ هذه المشاريع بالـــتجارة الإلكـــترونية الفهـــم المحدود لمدى تعقيد العمليات الإلكترونية، ونقص المهارات، وارتفاع الاستثمار الابـــتدائي اللازم لوضع استراتيجية صالحة في ميدان التجارة الإلكترونية. وتشمل العوائق الخارجية الوصول إلى الهيـــاكل الأساسية وتكاليفها. كما أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم هي أشد تأثرا من الشركات الكبيرة بالمشاكل المرتبطة بالتوثيق والتصديق وأمن البيانات وسريتها.

٤٦- وينبغي النظر في اتخاذ تدابير عملية لمساعدة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم على دخول ميدان التجارة الإلكترونية، بما في ذلك توفير خدمات دعم خاصة وعقد شراكات بين القطاعين العام والخاص. وتناولت اللجنة في المرات السابقة التي نظرت فيها في مسألة التجارة الإلكترونية مسائل تنمية الموارد البشرية والصكوك التنظيمية والقانونية المناسبة وتحديد آثارها على السياسة التجارية ووقعها على الاقتصاد الكلي.

٤٧- وقـــد تـــرغب اللجنة في عقد اجتماع خبراء بشأن خدمات الدعم الخاص للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجـــم الـــتي يمكن توفيرها عن طريق برامج الأونكتاد القائمة وبالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدوليـــة الأخـــرى التي تشارك في ما تبذله الأمم المتحدة من جهود بهدف رأب فجوة التكنولوجيا الرقمية، مثل برنامج متطوعي الأمم المتحدة والاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية وغيرها من الكيانات المناسبة. وقد يتيح النظر في هذه المسألة للجنة تحديد سبل ووسائل تستطيع بها الإسهام في وضع برنامج عمل شامل لتنفيذه عن طريق عقد شـــــراكات عالمية في ميدان تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، كما دعا إلى ذلك تقرير الأمين العام (E/2000/52، *"التـــنمية والتعاون الدولي في القرن الحادي والعشرين: دور تكنولوجيا المعلومات في إطار اقتصاد عالمي قائم على المعرفة."*)

مسائل أخرى

٤٨- قد ترغب اللجنة، عند اختيارها مواضيع من بين المواضيع المختلفة المطروحة، في تقييم المواضيع التي يمكن إنجازها في غضون مهل قصيرة بموارد الأمانة المتاحة والتي تصلح للتعاون مع وكالات أخرى.

- - - - -